الآراء التي خالف فيها الشاطبيّ في كتابه المقاصد الشافية ابن أبي الربيع الأندلسيّ (جمعاً ودراسة)

إعداد/ د. عبير بنت سالم المطيري
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

الملخص

لقد قامت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلات عدة منها : ما موقف الشاطبي من آراء ابن أبي الربيع الأندلسي ؟ وهل تفرد ابن أبي الربيع بآرائه النحوية؟ وما أسباب مخالفة الشاطبي لابن أبي الربيع في آرائه النحوية ؟ وما الأصول النحوية التي اعتمدها ابن أبي الربيع في اختياراته؟ وللإجابة عنها جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين، المبحث الأول : اختص بدراسة المسائل النحوية، والمبحث الثاني : اختص بدراسة المسائل الصرفية ؛ وخاتمة خلصت فيها إلى نتائج ؛ منها : أن الشاطبي وابن أبي الربيع يلتقيان في المنهج النحوي فهما بصريا النزعة والمذهب، ويلتقيان في الأصول العامة للسماع والقياس والتقعيد والاستدلال ، وتعددت أسباب مخالفة الشاطبي لابن أبي الربيع ؛ منها : الاختلاف في فهم المعنى وتقديره ، ومخالفة الصنعة النحوية ، وبقلة مخالفة الأصل الذي بنيت عليه المسألة النحوية .

وتنوعت اعتراضات الشاطبي على ابن أبي الربيع ما بين اعتراض على مخالفة الأصل الظاهر ، واعتراض على السماع بوصفه بالقلة والشذوذ، أو بمخالفة الدليل النقلي ، واعتراض على القياس كأن يلزمه نحويا وعقليا .

ولم يكن ابن أبي الربيع منفردا بآرائه النحوية؛ فهو عالم مجتهد يناقش ويرجح ويختار مع ما يتفق مع منهجه النحوي، وبينت هذه الدراسة شخصية كل من ابن أبي الربيع والشاطبي الاجتهادية النحوية، وغير ذلك من النتائج .

الكلمات المفتاحية : ابن أبي الربيع – الشاطبيّ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – الآراء النحوية .

Abstract

This study answered several questions, including: what was the position of al-Shāṭibī on the opinions of Ibn Abī ar-Rabī' al-Andalūsī? And was Ibn Abī ar-Rabī' alone on his grammatical opinions? And what were the reasons for the disagreement of al-Shāṭibī with Ibn Abī al-Rabī' on his grammatical opinions? And what were the grammatical fundamentals relied upon by Ibn Abī al-Rabī' in his selections? In order to answer them, this research came in form of an introduction, preface, and two topics. The first topic: dedicated to the study of the grammatical issues, the second topic: dedicated to the study of the morphological issues, and a conclusion which includes the findings reached, including: that al-Shātibī and Ibn Abī al-Rabī' were in agreement on the grammatical methodology of both of them, as they were both Basrī in affiliation and school, and they were also in agreement on the general principles of the conventional and the analogy and propounding and inference. There are several reasons for al-Shāṭibī disagreeing with Ibn Abī ar-Rabī', including: the difference in the conception of a connotation and its assumption, and the contradiction of the grammatical knowledge, and the minority of contradiction of the default rule upon which the grammatical issue was built.

There are various opposition of al-Shāṭibī to Ibn Abī al-Rabī' between opposition for the contradiction of the default rule, and opposition of the conventional by describing it as minority and odd, or by contradiction with the narrated proof, and opposition of the analogy like in case it is binding grammatically and logically.

Ibn Abī al-Rabī' was not alone in his grammatical opinions, as he was a competent scholar who critiqued, weighted, and chose whatever conforms with his grammatical methodology, and the research elucidated the grammatical effort personality of each of Ibn Abī ar-Rabī' and al-Shāṭibī, among other findings.

Keywords: Ibn Abī ar-Rabī' – al-Shāṭibī – al-Maqāṣid al-Shāfiyyah fī Sharḥ al-Kāfiyyah – grammatical opinions.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده حمدًا يليق بوجهه ، وعظيم سلطانه ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم و، وبعد :

فإن كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) من أهم شروح ألفية ابن مالك التي لاقت قبولًا واهتمامًا كبيرًا لدى العلماء؛ لما اضطلع به من دور مهم في توضيح مشكل الألفية ، وشرح ما استغلق من مقاصدها ، وبيان مزاياها وقضاياها المختلفة ، وقد حوى جملة من الآراء النحوية لعلماء الأندلس ولعل من أبرزهم ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت ٦٨٨هـ) لذا قدمت هذه الدراسة بعنوان (الآراء التي خالف فيها الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ابن أبي الربيع جمعا ودراسة).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تتضح قيمة هذا الموضوع من خلال جملة من الأسباب ؛ من أهمها :

١- القيمة العلمية لكتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ؛ لما فيه من بسط لمسائل النحو ، وعرض الخلاف النحوي ، وشرح الألفية من جميع جوانبها .

٢- علوّ مكانة ابن أبي الربيع الأندلسيّ النحوية الاجتهادية بين العلماء .

٣-الفكر النحوي الذي تميز به كل من الشاطبي وابن أبي الربيع الأندلسي .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات عدة ، منها:

١- ما موقف الشاطبي من آراء ابن أبي الربيع الأندلسي ؟

٢- هل تفرّد ابن أبي الربيع بآرائه النحوية ؟

٣- ما أسباب مخالفة الشاطبي لابن أبي الربيع في آرائه النحوية ؟

٤- ما الأصول التي بنى عليها ابن أبي الربيع آراءه النحوية ؟

منهج البحث :

وقد سلكت المنهج الوصفي، فجمعت الآراء التي خالف فيها الشاطبيّ ابن أبي الربيع، ثم درستها وتتبعت آراء النحويين فيها وأقوالهم ، وراعيت الآتي :

١ – عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث النبوية كم كتب الصحاح المعتمدة إن وجد.

٢– نسبة الأبيات إلى قائليها ، وتوثيقها من دواوين الشعراء ، وبعض الكتب النحوية واللغوية .

٣– توثيق الآراء من مؤلفات أصحابها إن وجدته فيها ، وإلا من مصادر أخرى .

إجراءات البحث :

١– نقل نص الشاطبي الذي ورد فيه هذا الرأي .

٢– ترتيب المسائل النحوية حسب ورودها في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .

٣– دراسة المسائل ، وعرض الأقوال والحجج ومناقشتها ، وبيان الرأي الراجح فيها.

خطة البحث :

قسمت البحث إلى مقدمة ، وتمهيد، ومبحثين، المبحث الأول : دراسة المسائل النحوية، والمبحث الثاني : دراسة المسائل الصرفية، ثم خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي خلصت إليها ، ثم ذيلت البحث بفهرسين ؛ فهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات ، تفصيلها كالآتي :

المقدمة : فقد بينت فيها أهمية هذا الموضوع ، وأسباب اختياره ، وأهداف الدراسة ، وإجراءات البحث وخطته .

التمهيد : وفيه ؛ أولاً: التعريف بابن أبي الربيع الأندلسيّ السبتيّ .

ثانيًا : التعريف بأبي إسحاق الشاطبيّ.

المبحث الأول : دراسة المسائل النحوية ، وفيه سبعُ مسائل:

- المسألة الأولى : ضابط الابتداء بالنكرة، وهل لها شروط تعدد، ومواضع تحصر ؟
- المسألة الثانية : معنى الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ).
- المسألة الثالثة : حكم مجيء (من) لابتداء الغاية .
- المسألة الرابعة : حكم إضافة (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية ، بشرط أن يخبر عن الاسم بفعل ، والعامل فيها الجواب .
- المسألة الخامسة : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟
- المسألة السادسة : حكم العطف ب(لا) بعد الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء.
- المسألة السابعة : حرف النداء (أيْ) للقريب أم البعيد ؟

المبحث الثاني : دراسة المثال الصرفية ، وفيه أربعُ مسائل :

- المسألة الأولى : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟
- المسألة الثانية : حكم (فُعَيْلَة) معتل العين .
- المسألة الثالثة : حكم الروم في الأحوال الثلاثة من الرفع والنصب والجر.
- المسألة الرابعة : المصدر الذي في أوله مثلان ؛ هل يجري على فعله فيجوز فيه الإدغام والإظهار ؟

ثم أعقبت ذلك بخاتمة ؛ ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة ، مذيلة البحث بعد ذلك بفهرس المصادر والمراجع ؛ على ترتيب الحروف الهجائية ، وبفهرس الموضوعات .

وفي الختام أشكر الله عزوجل أن يسر لي إعداد هذا البحث فبتوفيقه سبحانه قدر إنجاز هذا البحث وأعان فحمدا له حمدا كثيرا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

أولاً : التعريف بابن أبي الربيع الأندلسي السبتيّ (ت 688هـ) [1].

هو عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ، أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي العثماني الإشبيلي

ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، إمام أهل النحو في زمانه ، وقرأ النحو على الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) والدبّاج (٦٤٦هـ) ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه وأذن له أن يتصدر لإشغاله ، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيميّ، وسمع من القاسم بن بقيّ وغيره .

جاء إلى سبتة لما استولى الإفرنج على إشبيلية ، وقرأ بها النحو دهره.

تتلمذ على يده عدد من العلماء منهم : محمد بن عبيدة الإشبيلي (ت ٧٠٦هـ) وإبراهيم الغافقي (ت٧١٦هـ) وروى عنه جماعة منهم بالإجازة أبو حيان الأندلسي .

من آثاره العلمية : كتاب (شرح الإيضاح) و (الملخص في ضبط قوانين العربية) و(البسيط في شرح الجمل) .

توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأجزل له المثوبة .

ثانياً : التعريف بأبي إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) [2] :

---

(1) **تنظر: ترجمته في غاية النهاية لابن الجزري 484/1 (مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1351هـ)، بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٢٠ (مكتبة الخانجي القاهرة، 2005م) ، والوافي بالوفيات للصفدي ١٩/ ٣٥٩ (جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت 1982م).**

(2) **ينظر ترجمته في : الاعتصام للشاطبي ٧،٨ (المكتبة العصرية ببيروت، 2001م)، ونيل الابتهاج لأحمد البناتي٢٥،٣٣/١(مكتبة الثقافة الدينية القاهرة 2004م)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف 332/1 (دار الكتب العلمية بيروت 2003)، والأعلام للزركلي ٧٥/١ (دار العلم للملايين بيروت) ، والوفيات لأحمد الونشريسي ١٣١ (دار المغرب الرباط، 1976م) .**

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي اللخمي الغرناطي ، ولد في أوائل القرن الثامن ؛ وقد اختلف في تاريخ مولده ،فقيل : كان قبل سنة سبعمائة وعشرين للهجرة ، وقيل : قريبا من سنة سبعمائة وثلاثين .

نشأ في غرناطة ، وكانت في ظل الحكم الإسلامي جنة من جنان الدنيا ، عامرة بالبساتين والخيرات ، فنشأ محبًا للعلم ، مجالسًا لشيوخه ، آخذًا منهم معارفهم وعلومهم ، كالحديث والقراءات والتفسير ، والأصول ، والجدل ، والعربية ؛ فكان محققًا نظارًا ، أحد العلماء الأثبات ، وأكابر الأئمة الثقات ، الأصوليّ، المفسر ، المحدث ، له استنباطات جليلة وفوائد لطيفة ، عرف بالصلاح والعفة والورع ، واتباع السنة واجتناب البدع .

ومن أبرز شيوخه : أبو إسحاق إبراهيم الغافقي(٧١٦هـ) و أبو عبدالله محمد بن هانئ اللخمي السبتي (٧٣٣هـ)وأبو عبدالله محمد بن الفخار (٧٥٤هـ) وأبو القاسم محمد بن محمد الشريف الحَسني(٧٦٠هـ)وغيرهم .

وتتلمذ على يده عدد من العلماء من أبرزهم : القاضي الشهير أبو يحيى بن عاصم (٨١٣هـ) وأبو بكر بن عاصم (٨٢٩هـ) وأبو عبدالله محمد المجاري الأندلسي (٨٦٢هـ) .

ومن آثاره العلمية : كتاب (الموافقات) في أسرار التكليف و(الاعتصام) في الحوادث والبدع و (المجالس) شرح لكتاب البيوع من صحيح البخاري و(شرح الخلاصة الكافية لابن مالك) و(عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق) في علم الصرف وفقه اللغة، و(أصول النحو) و(الإفادات والإنشادات) حافل بالطرف والملح والنوادر الأدبية ، وله فتاوى كثيرة .

توفي رحمه الله يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأجزل له المثوبة والجزاء.

المبحث الأول : دراسة المسائل النحْوية، **وفيه سبعُ مسائل :**

المسألة الأولى : ضابط الابتداء بالنكرة، وهل لها شروط تعدد ومواضع تحصر ؟

قال الشاطبي : " إن الابتداء ليس مقتصراً به على مواضع من الكلام دون أخر، ولا محصورة بشروط تتعدد، وإنما المعتبر في ذلك حصول الفائدة عند الابتداء بها، وذلك أن من المتأخرين من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط، ثم يذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة، مثل ما ذكره الناظم كالجزولي وابن عصفور في المقرب، وابن أبي الربيع في البسيط". (3)

مناقشة المسألة :

من هذا النص الذي أورده الشاطبي يتضح أن في المسألة قولين:

القول الأول: رأي متقدمي النحويين أمثال سيبويه، والأخفش والمبرد وابن السراج في أنَّ الابتداء بالنكرة ليس مقتصراً على مواضع وشروط محددة، وإنما الضابط في ذلك الفائدة، وقد نصَّ سيبويه على ذلك في أكثر من موضع في كتابه، فقال : " ألا ترى أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه اللبس". (4)

وذكر ذلك المبرد (5) أيضا، وشفى في ذلك ابن السرَّاج في كتابه (الأصول) فقال : " وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به؛ ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائمٌ أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالماً فإذا قلت: رجل

(3) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 37/2 ، (جامعة أ/ القرى ، مكة المكرمة) 1425هـ .**

(4) **الكتاب لسيبويه 48/1 (دار الجيل ، بيروت)، وينظر أيضاً 48/1 ، 329 .**

(5) **المقتضب للمبرد 127/4، القاهرة، 1994م.**

من بني فلان، أو رجل من إخوانك، أو وصفته بأي صفة كانت لقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة ، لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة فإن الابتداء بالنكرة حسن بحصول الفائدة... وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم".[6]

وقال ابن الدهان: " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا".

وإلى هذا ذهب بعض من المتأخرين أمثال ابن مالك[7] والسيوطي[8] والأشموني[9] .

القول الثاني : رأي ابن أبي الربيع في حصر مواضع الابتداء بالنكرة، وقد حصرها في كتابه (البسيط) في عشرة مواضع[10] ، وأما في كتابه (الملخص) فقد حصرها في سبعة مواضع[11] ، وأيضاً في كتابه (الكافي).[12]

فالذي يظهر من كلام ابن أبي الربيع – والله أعلم – أنه حصر الإفادة في مواضع معينة فتوهم أن الإفادة لا تتعداها .

([6]) الأصول في النحو لابن السراج57/1 (مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988م).

([7]) ينظر : التسهيل لابن مالك الأندلسي 46 (دار الكتاب العربي)، وشرح التسهيل لابن مالك 290/1، (هجر 1990م). وشرح الكافية الشافية لابن مالك 350/1 (جامعة أم القرى، 2013م).

([8]) ينظر : البهجة المرضية للسيوطي 94 (كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، 1403هـ) .

([9]) ينظر : شرح الألفية للأشموني 278/1 (المكتبة الأزهرية للتراث) .

([10]) ينظر : البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع 537/1 (دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م).

([11]) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع 160/1 ، 1985م .

([12]) ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع 387/2، 388 (مكتبة الرشد، الرياض، 2001م) .

والحق أن ابن أبي الربيع لم يكن منفرداً بهذا الرأي، فقد ذهب إليه قبله الجزولي[13] (ت 607هـ)، وابن عصفور.[14] (ت 669هـ)،

وقد اعترض أبو حيان ابن مالك رأيه فقال : "جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادة، ويرد عليه مثل (رجلٌ في الدار) فإن فائدته وفائدة (في الدار رجلٌ) سواء، وقد أجمعت العرب والنحاة على منع (رجلٌ في الدار) وعلى جواز (في الدار رجلٌ)".[15]

ثم قال : وقد تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فأنهاها إلى نيف وثلاثين ... وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بـ (نهاية الإغراب في علم التصريف والإعراب) ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم[16]

وقال ابن هشام : "لم يعول المتقدمون في الضابط إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصح .. والذي يظهر لي أنها تنحصر في عشرة أمور" [17]

وقد اعترض الشاطبي القول الثاني قول ابن أبي الربيع وغيره، بما فيه من مخالفة للصناعة النحوْية وناقشهم بالدليل العقلي فضلاً عن مخالفة رأيهم للصناعة النحوية فقال : "فيوهم كلامهم أن الابتداء بالنكرة مقتصر على تلك المواضع وأن ما عداها عرٍ عن ذلك، وليس كذلك، وأن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند

([13]) **ينظر : المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي 93.**

([14]) **ينظر : المقرب لابن عصفور الإشبيلي82/1، (مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية 191م). وينظر : شرح الجمل لابن عصفور 347/1، (عالم الكتب، بيروت، 1999) .**

([15]) **منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي 151/1 ، (2014م).**

([16]) **المصدر السابق 151/1 ، 152 .**

([17]) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، 539/12 (المكتبة العصرية؛ بيروت، 2006م).**

النحويين المتقدمين كلهم ومن اعتبر كلامهم من المتأخرين إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروط التي يذكر هؤلاء إنما ساغ الابتداء بها بالنكرة عندها لوجود الفائدة منها في الإخبار ، ولا يمكن أن يكون ما عدوا مقصوراً عليه الابتداء بالنكرة فالاشتغال بتعدادها دون التنبيه على أصل ذلك عناء لا فائدة منه". [18]

فالرأي الراجح في هذه المسألة – والله أعلم – ما اختاره الشاطبي من أن الابتداء بالنكرة ليس مقصوراً على مواضع وشروط محددة، وإنما الضابط في ذلك الفائدة ، جرياً على قانون الصنعة النحوية بأن الأصل في الكلام والتركيب الإفادة، فإذا لم تكن الصنعة مفيدة فوجودها كعدمها.

المسألة الثانية : معنى الواو في (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) .

قال الشاطبي : "الموضع الثالث من مواضع لزوم حذف الخبر : بعد الواو التي بمعنى (مع) ... بشرط أن يكون ذلك المعنى بيناً ظاهرًا فيها بحيث يتعين فيها فلا يحتمل العطف ... وبعض النحويين يخالف في المسألتين ... وأما ابن أبي الربيع وبعض من تقدم فإن الواو عندهم ليست بمعنى (مع) بل على أصلها من العطف" [19]

مناقشة المسألة :

في المسألة قولان :

القول الأول : رأي البصريين وجمهور النحويين [20] بأن الواو في (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) بمعنى (مع) وأن الخبر محذوف وجوباً للعلم به بشرط النص في المصاحبة.

([18]) **المقاصد الشافية 37/2، 38 .**

([19]) **ينظر : المقاصد الشافية 110/1 ، 11 .**

([20]) **ينظر : الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي 89 (عالم الكتب، لبنان، 1996م)، والبديع في علم العربية لابن الأثير 606 (جامعة أم القرى)، واللباب في علل البناء والإعراب للعبكري 146/1**

قال سيبويه: "ولو قلت : أنت وشَأْنُكَ كنت كأنك قلت : أنت وشأنك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيعتُهُ مقرونان؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا".[21]

واستدلوا بقول عنترة :

فَمَن يَكُ سائِلاً عَنّي فَإِنّي وَجِروَةَ لا تَرودُ وَلا تُعارُ [22]

وكذلك قول امرئ القيس :

فَكانَ تَنادينا وَعَقدَ عِذارِهِ وَقالَ صِحابي قَد شَأَونَكَ فَاطلُبِ [23]

ويندرج تحت هذا القول قولان آخران :

القول الأول : قول الكوفيين والأخفش[24] بأن المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر، فهو مستغنٍ عنه؛ لأن معناه مع ضيعته .

والقول الآخر : قول ابن خروف [25] بأن الواو قامت مقام (مع) فلا يقدر خبراً لتمام الكلام، وصحة معناه من غير افتقار إلى تقدير شيء؛ لأنه في معنى : كُلُّ رجلٍ مع ضيعته .

وقد اعترض ابن مالك رأيه وألزمه عقلياً، فقال : " يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر ولا نقول بذلك" [26]

(دار الفكر، لبنان، سوريا 2001م)، والتسهيل 44، والتذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي 283/3، 285 (دار القلم ، سوريا ، 1997م) .

([21]) الكتاب 300/1.

([22]) البيت من الوافر، وهو في ديوانه 309، وفي: الكتاب 302/1، وجروة : اسم فرس شداد (لا ترود : لا تذهب ولا تجيء).

([23]) البيت من الطويل، في ديوانه 50، والتذييل والتكميل 285/3.

([24]) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري 204/1 (المكتبة العصرية ، بيروت ، 2006م)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 1090/3 (مكتبة الخانجي القاهرة، 1988م)، وشرح الأشموني 291/1.

([25]) ينظر : شرح الجمل لابن خروف 394/1 (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ).

القول الثاني : رأي ابن أبي الربيع[27] ومن تقدمه بأن الواو ليست بمعنى (مع) بل على أصلها من العطف؛ لأن الأصل في هذا القول : كُلُّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعتُهُ معه .

وقد استدل بالاتساع اللغوي فقال: "حذف من خبر الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وهذا الاختصار من بديع الكلام".[28]

فجعل الكلام جملتين، ويحتاج إلى خبرين، وقدّر (صاحب) أو (مقترن) مفرداً خبرًا عن (كل) ففهم أن هناك مقدراً مثله خبراً عن (ضيعته). [29]

وقال أبو حيان: "وما قدرّه الجمهور أولى مما قدره الأستاذ أبو الحسن – يريد ابن أبي الربيع – إذ قدروا المحذوف خبراً ، وجعلوا الكلام جملة واحدة، وجعل الكلام جملتين". [30]

وقد تأول ابن أبي الربيع قول عنترة وامرئ القيس السابقين، بصرفهما إلى وجهٍ مقيس، مستندًا إلى قاعدة الاتساع والحذف فقال: "التقدير في بيت عنترة (فأني مع جروة، وجروة معي) فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول".[31]

وقال في قول امرئ القيس" فخبر (كان) محذوف، ناب المعطوف منابه، والتقدير : كان تنادينا مع عقد عذارهِ وعقد عذاره مع تنادينا". [32]

([26]) **شرح التسهيل 277/1.**
([27]) **ينظر : الملخص 173، 174، والبسيط 554/1، والكافي في الإفصاح 370/2 .**
([28]) **الكافي في الإفصاح 370/2 .**
([29]) **ينظر: المصدر السابق .**
([30]) **التذييل والتكميل 285/3 .**
([31]) **الملخص 174 .**
([32]) **ينظر : المصدر السابق .**

وقد اعترض الشاطبي رأي ابن أبي الربيع التزامًا بالصناعة النحوية والدليل العقلي، فقال: "والناظم لم يرَ إلا أن الواو بمعنى (مع) ووجودها هو الذي يسوغ التزام حذف الخبر، لأنها كالنائبة مع ما بعدها عن (مع) ومجرورها، ولو كانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر، وأيضاً لا يحذف الخبر في العطف الصريح؛ لأنه لا دليل عليه... فقد ظهر جه ما ذهب إليه الناظم".[33]

فالرأي الراجح في هذه المسألة – والله أعلم – ما اختاره الشاطبي من أن الواو معنى (مع) لأن وجود معنى المعية في الواو هو ما يلزم الحذف وجوباً، وانتفاء المعنى انتفاء لحكم الوجوب، بمعنى : فلو كانت الواو عاطفة صريحة لامتنع الحذف؛ لعدم الدليل، ولو كان العطف ممكنًا لكان الحكم جائزًا.

المسألة الثالثة : حكم مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية .

قال الشاطبي : "والثاني : أن تأتي لبيان الجنس وهو قوله (بَيِّنّ) أي : اجعلها للبيان، مثاله قولك : لبستُ ثوباً من كتانٍ وسوارًا من ذهب، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** ﴾ [34] وجعل بعضهم علامة كونها لبيان الجنس أن تقع بيانًا لما قبلها مقدرة بالذي كما في الآية .

ورد هذا ابن أبي الربيع بأنه لو كان كما قال لصحّ أن تقول على مثله : مررتُ برجلٍ من زيد، ومررتُ بزيدٍ من أخيك، على تقدير : الذي هو زيد، والذي هو أخوك، وهذا لا يقال". [35]

مناقشة المسألة :

([33]) **ينظر : المقاصد الشافية 112/2 .**

([34]) **سورة الحج، آية : 30.**

([35]) **المقاصد الشافية 585/3، 586 .**

في المسألة قولان :

القـول الأول : مجـيء (مِـنْ) لبيـان الجنس وهـو قـول متقدمي النحـويين ، مـنهم النحـاس [36]، وجماعـة مـن المتـأخرين أمثـال ابـن بابشـاذ[37] ، والزمخشـري[38] ، وابـن مضـاء[39] ، وابن مالك[40] ، والرضـي[41] ، والمرادي[42] ، وابن هشام[43].

واستدلوا بقولـه تعـالى ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** ﴾ [44] ألا ترى أن الأوثان كلهـا رجس، وإنما أتيت بـ (مِنْ) لتبين ما بعدها الجنس الذي قبلها؛ فكأنك قلت : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ** ﴾[45] ، لأن المعنى : وعد الله الذين آمنوا الذين هم آمنوا؛ لأن الخطاب إنما هو للمؤمنين، فلذلك لم يتصور أن تكون (مِنْ) تبعيضية، وكقوله ﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ** ﴾[46] أي : من جبال هي برد؛ لأن الجبال هي البرد لا بعضها .

---

(36) ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس 96/3 (وعالم الكتب، 1985م) .
(37) ينظر : شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ 236 (المطبعة العصرية، الكويت، 1977م).
(38) ينظر : المفصل في علم العربية للزمخشري 288 (دار عمّان، الأردن 2004م).
(39) ينظر : ارتشاف الضرب 1719/4 .
(40) ينظر : التسهيل 144 .
(41) ينظر : شرح الكافية 9/6 ، 10 .
(42) ينظر : توضيح المقاصد 394/1، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي 309 (دار الكتب العلمية ، بيروت 1992م).
(43) ينظر : مغني اللبيب 350/1 .
(44) سورة الحج، الآية : 30.
(45) سورة النور ، الآية : 55 .
(46) سورة النور ، الآية : 43.

وقالوا : علامة بيان كونها لبيان الجنس أن نقح بيانًا لما قبلها مقدرة بالذي.[47]

وقال الرضي: "وتعرفها بأن يكون قبل (مِنْ) أو بعدها مبهما يصلح أن يكون المجرور (بمن) تفسيراً له ، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال مثلاً للرجس : إنه الأوثان، ولعشرين إنها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عَّز من قائل : إنه لقائل، بخلاف التبعيضية فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده.

وقال ابن هشام : وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري (ت 328هـ) أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى ﴿ **وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً** ﴾[48] في الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن (مِنْ) فيها للتبيين لا للتبعيض، أي : الذين آمنوا هم هؤلاء.

ومثله ﴿ **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ** ﴾ [49] كلهم محسن ومتقٍ.

﴿ **وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [50] ، فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار" [51]

القول الثاني : رأي ابن أبي الربيع وهو عدم مجيء (مِنْ) لبيان الجنس.

قال في كتابه (البسيط): "ومن الناس مَنْ ذهب إلى أن (مِنْ) توجد لبيان الجنس واستدل بقوله تعالى ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ** ﴾ وهذا القول لا يثبت؛ (فمِنْ) في

([47]) **شرح الكافية 9/6 .**

([48]) **سورة المائدة ، الآية : 9 .**

([49]) **آل عمران ، الآية 172 .**

([50]) **سورة المائدة، الآية : 73 .**

([51]) **مغني اللبيب 350/1 .**

الآية للتبعيض؛ لأن الرجس في الدين: عبادته وتعظيمه ، وإلا فيجوز أن ينتفع به بحرقه وغير ذلك، فالذي مُنعنا منه عبادة الوثن وتعظيمه".[52]

وهذا الرأي يظهر من كلام سيبويه، ونُسِب إلى الأخفش [53] ، وذهب إلى هذا القول قبل ابن أبي الربيع ابنُ عصفور فنفى أدلة المجيزين بمجيء (مِنْ) لبيان الجنس، وخرّجها على غير ما أرادوا فمّمَا قال: " ولا حجة لهم في شيء من ذلك، ... وكذلك قوله تعالى ﴿ **وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ** ﴾ قد تكون (مِنْ) مبعضة ويقدر الخطاب عاماً للمؤمنين وغيرهم.

وكذلك قوله تعالى ﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ** ﴾ قد يتصور أن تكون (مِنْ) فيه مبعضة، ويكون المعنى مثله إذا جعلت (مِنْ) لتبيين الجنس، وذلك بأن يكون قوله تعالى(مِن جبال) بدلاً (من السماء) لأن السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنه قال: "... وينزل من جبال في السماء، ويكون (من برد) بدلًا من الجبال، بدل شيء من شيء، كأنه قال: "وينزل (مِنْ) برد في السماء، ويكون من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ... فإذا أمكن أن يتخرج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقر في (مِنْ) كان أولى من أن يثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين" [54]

وقد اعترض الشاطبي رأي ابن أبي الربيع وقوله السابق بقوله: "وللناظم أن يجيب عن هذا بأن (مِنْ) لم تدخل فيه على الجنس فإنها إذا كانت لبيان الجنس فيلزم دخولها على الجنس الذي تكون به مبينة، وعلى هذا تقول: مررتُ بالعصبة من الرجال، فتكون على تقدير: الذين هم الرجال، ومررت بالمنتجعة من بني تميم، وبالفرسان من قريش... وابن مالك إنما وقف مع ظاهر المعني بناء على قاعدة سيبويه وغيره من

(52) **البسيط في شرح الجمل 846/2.**
(53) **ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس 96/3.**
(54) **شرح الجمل 501/2 ، 502 .**

الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره، فإذا كان ظاهر المعنى شاهدًا بأمر فلا ينبغي أن يتعدى إلى ما يكون فيه تكلف". [55]

والرأي الراجح – والله اعلم – في هذه المسألة ما اختاره الشاطبي من القول بأن (مِنْ) تأتي لبيان الجنس – حملا واستنادً إلى قاعدة الحمل على الظاهر، وبعدًا عن التكلف في التأويلات والتخريجات.

المسألة الرابعة : حكم إضافة (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية ، بشرط أن يخبر عن الاسم بفعل ، والعامل فيها الجواب .

قال الشاطبي: "إنه – أي الناظم – حين نص على التزام جمل الأفعال كان ذلك نصاً في ارتضاء مذهب سيبويه ومخالفة غيره من الأخفش ومن قال بقوله والمسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها: وهو التزام وقوع الجملة الفعلية مضافاً إليها، إلاَّ أنه لا يلزم أن يتصدر الفعل لفظا بل يجوز أن يتصدر الاسم على أنه معمول لعامل مقدر تصديره، فنحو: إذا زيدٌ يقومُ على تقدير : إذا يقومُ زيدٌ .

والثاني: مذهب الأخفش وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها (إذا) ويستوي في ذلك أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً ....

والثالث: مذهب لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد (إذا) مخبرا عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان مخبرا عنه الاسم فالقول ما قاله سيبويه والجماعة من منع المسألة، إلا أن يسمع فيوقف على محله وإن كان مخبرًا عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش. [56]

مناقشة المسألة:

ذكر الشاطبي في هذا النص ثلاثة أقوال تفصيلها كالآتي:

([55]) **المقاصد الشافية 3/586. 587 .**

([56]) **ينظر: المقاصد الشافية 4/92 .**

القول الأول: التزام إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية؛ إلا أنه لا يلزم أن يتصدر الفعل لفظاً؛ بل يجوز أن يتصدر الاسم على أنه معمول لعاملٍ مقدر تصديره؛ نحو: إذا زيد يقومُ على تقدير: إذا يقومُ زيدٌ يقومُ؛ والذي تتعلق به لا يكون إلا بعدها وهو جوابها. وهو مذهب سيبويه[57] وجمهور النحويين[58]

وقال السهيلي عن سيبويه: أنه يجيز على رداءة الابتداء بعد (إذا) الشرطية؛ وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً ".[59] اعتماداً على قول سيبويه: "والرفع بعدهما – يقصد إذا وحيث – جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول : اجلسْ حيثُ عبدالله جالسٌ؛ واجلسْ إذا عبد الله جلس"[60] .

وسبق أن قال في الموطن نفسه: "ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت: اجلسْ حيثُ زيدٌ جلسَ ؛ وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبح من قولك: إذا جلسَ زيدٌ ؛ وإذا يجلسُ وحيثُ يجلسُ وحيثُ جلسَ"[61]

القول الثاني: مذهبُ الأخفشِ وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها (إذا) ويستوي في ذلك أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً فيجيز أن تقول: آتيكَ إذا زيدٌ قادمٌ؛ (فزيد) مبتدأ؛ خبره (قادم) وأن تقول: إذا زيدٌ قَدِمَ ؛ على أن يكون (قدمَ) خبر المبتدأ الذي هو زيد .

ووافقه ابنُ مالك في كتابه (التسهيل) فقال: "وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش." [62]

([57]) **ينظر: الكتاب 54/1 ، 106 ، 107.**

([58]) **ينظر: المقتضب 76/2 ، 77 ، والجنى الداني 369، والتذييل والتكميل 315/7 .**

([59]) **ينظر: الجنى الداني 369.**

([60]) **الكتاب 107/1 .**

([61]) **المصدر السابق**

([62]) **تسهيل الفوائد 92**

وقال في شرحه: "وبقوله يعني – الأخفش – أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)؛ ومنه قول الشاعر:

إذا باهليٌ تحتَه حنظلية له ولدٌ منها فذاك المذُرع [63]

فجعل بعد الاسم الذي ولي (إذا) ظرفاً واستغنى به عن الفعل؛ ولا يفعل ذلك بمختص الفعل؛ ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فأمْهَلَهُ حتى إذا أنْ كأنه معاطيِ يدٍ في لجة الماء غامرُ [64]

فأولى (إذا) أن الزائدة وبعدها جملة اسمية؛ ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل"[65]

القول الثالث: مذهب ابن أبي الربيع – كما ذكره الشاطبي – بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد (إذا) مخبرا عنه بالفعل أو بالاسم؛ فإذا كان مخبرا عنه بالاسم فالقول ما قاله سيبويه والجماعة من منع المسألة إلا أن يسمع فيوقف على محله؛ وإن كان مخبرا عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعين ما قال سيبويه .

وقد رأيتُ رأي ابن أبي الربيع في كتابيه (البسيط في شرح الجمل) وَ (الكافي في الإفصاح) موافقاً لرأي الجمهور؛ فقال عن مذهبهم: "وهو الصحيح – والله أعلم – وعلى هذا أكثر النحويين المتأخرين؛ وهو أقرب؛ لأنها ظرف؛ وتكون الجملة التي بعدها في موضع خفض بها؛ ويلزم الفعل؛ والتقدمُ لما فيها من السبب" [66]

([63]) **البيت من الطويل للفرزدق، في ديوانه 359، وفي التذييل والتكميل: 316/7 ، والدرر اللوامع على همع الهوامع 174/1 (عالم الكتب القاهرة 2001م).**

([64]) **البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه 71، وفي: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 1938/4 (دار السلام، 2007م)، والدرر 12/2 .**

([65]) **شرح التسهيل: 213/2**

([66]) **الكافي في الإفصاح 311/2، والبسيط 876/2، وأدوات الشرط عبارة عن كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما، ومسببيه الثانية . ينظر شرح التسهيل: 66/4**

وفي المسألة قول رابع: وهو أن (إذا) ليست مضافة إلى الجملة؛ بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب .

وهو الذي اختاره أبو حيان محتجاً بالقياس قائلاً: "حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط؛ ألا ترى أنك إذا قلت: متى تقمْ أقمْ كان (متى) منصوباً بالفعل الذي يليه؛ يدلك على ذلك قولك: أيًّا تضربْ اضربْ" [67]

وقال الشاطبي: "ولا شك أن السماع على ما قاله الناظم – وهو مذهب جمهور النحويين – لأن عامة استعمال (إذا) أن يقع بعدها الفعل في الجملة التي أضيفت إليها؛ فلو غُلب عليها حكم أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التي جزآها اسمان صريحان كثيرا؛ كما كان ذلك في (إذْ) فلما امتنعوا من ذلك عوملت معاملة حرف الشرط؛ دل على أن الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأ؛ كما لم يكن مبتدأ مع أدوات الشرط .

وأما قول الشاعر (إذا باهليٌّ تحته ...) [68] وما كان نحو هذا فنادر لا يبنى عليه" [69]

واعترض على الأدلة التي أوردها ابن مالك في (شرح التسهيل) فقال: "وجميع ذلك لا ينهض دليلاً مع ندوره ومعارضته بجزمها في الشعر؛ فلولا اختصاصها بالفعل لم تجزم .

والحق أن جواز وقوع المبتدأ بعدها لا يثبت بمثل هذا كله؛ والصواب ما ذهب إليه هنا؛ والله أعلم. "[70]

([67]) **التذييل والتكميل: 315/7**

([68]) **سبق تخريجه ص 20.**

([69]) **المقاصد الشافية: 93/4**

([70]) **المصدر السابق .**

فإن كان ما نسبه الشاطبي لابن أبي الربيع صحيحاً ورأياً له؛ فإن الشاطبي يكون مخالفاً له بموافقته رأي ابن مالك في ألفيته والجمهور؛ استناداً إلى السماع عن العرب؛ والحكم على أدلة مذهب الأخفش ومن تبعه بالندور والشذوذ .

وإن ثبت أن رأيه فقط ما ذكره في كتابيه (البسيط) و (الكافي في الإفصاح) الذي وافق فيه سيبويه والجمهور فإن الشاطبي يكون موافقا له ؛ والله أعلم .

والرأي الراجح عندي في المسألة – والله أعلم – ما اختاره الشاطبي؛ وهو وقوع الفعل بعدها في الجملة التي أضيفت إليها؛ استناداً إلى السماع عن العرب؛ وقياساً على أدوات الشرط إذا وقع الاسمُ بعدها فإنه ليس مبتدأ.

فضلاً عن ندرة الشواهد التي استدل بها الأخفش ومَنْ تَبِعَهُ؛ واحتمالها التأويل؛ فقد قال أبو حيان في التذييل والتكميل: "وأما: (إذا باهليٌ تحته حنظلية ...) فالمعنى: استقرت تحته حنظليةٌ؛ (فحنظلية) فاعل لا مبتدأ؛ و... (فباهلي) مرفوع بفعل يفسره الفعل العامل في (تحته).

وأما: (فأمهلهُ حتى إذا أنْ كأنه ...) فـ(أنْ) زائدة و(كان) محذوفة بعد (إذا)؛ والتقدير: حتى إذا كان كأنه؛ و(كان) تحذف بعد الشرط كثيراً. "[71]

المسألة الخامسة : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟

مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ؛ ومررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ.

قال الشاطبي: "فإن الناظم يجيزهما على رفع (الوجه) على الفاعلية ... والمسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال؛ أحدها هذا؛ ويكون الضمير العائد على الموصوف مقدرًا .... والثالث: مذهب الفارسي وأبن أبي الربيع أن (الوجه) هنا ليس بفاعل بـ(حسنٍ) وإنما هو بدل من الضمير المستر في (حسنٍ). "[72]

مناقشة المسألة:

([71]) **7/ 318**

([72]) **ينظر: المقاصد الشافية 424/4 ، 425 .**

في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: بأن (الوجهُ) فاعل بـ(حسن) والضمير محذوف؛ والتقدير: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ منه . ذهب إلى هذا الزجاجي[73]؛ وشيخه الزجاج[74].

فأجاز الزجاج حذف الضمير من الصفة إذا كانت مفردة حملاً على الحذف منها وهي جملة؛ واستشهد بقوله تعالى ﴿ **هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ** ﴾[75].

فجعل (مفتحة) حالاً من (جنات) و(الأبواب) نائِب فاعل؛ بـ(مفتحة) والضمير العائد إلى صاحب الحال محذوف؛ والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، وبه قال ابن عصفور[76]؛ وابن مالك.

القول الثاني: بأن (الوجهُ) هنا بدل من الضمير المستتر في (حسن) وهو رأي الفارسي؛ وابن أبي الربيع.

وقد نصَّ أبو علي في (التذكرة) على منع حذف الضمير من الصفة إذ كانت مفردة؛ فلم يجز (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ) إلاّ على البدل؛ ويجعل في (حسن) فاعلًا؛ ويكون (الوجهُ) بدل بعض من كل .

([73]) **ينظر: الجمل 97 .**

([74]) **ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 253/4 (دار الحديث، القاهرة).**

([75]) **سورة ص، الأية : 49 ، 50 .**

([76]) **ينظر: شرح الجمل 584/1 .**

وحمل الفارسي قول الله تعالى ﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ** ﴾ على أنَّ (الأبواب) بدل بعض من كل؛ وفي (مفتحة) ضمير هو المبدل منه[77].

ووافقه ابن أبي الربيع[78]؛ وأضاف تأويلاً آخرَ فقال: "(مفتحة) حال من (المتقين) والضمير العائد (لهم) أمّا الضمير المحذوف العائد على (جنات) وهو (منها) فهو مطلوب من جهة المعنى؛ وما يطلب من جهة المعنى يجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل؛ والرابط اللازم في الآية هو (لهم) [79].

وقد اعترض ابنُ الطراوة على أبي علي الفارسي فقال: "بدل البعض والاشتمال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه؛ كما أنه لابد في الوصف والحال والخبر من ضمير يعود على مَنْ هي له؛ فقد وقع فيما فرَّ منه؛ فإنه إن منع من حذف الضمير في غير البدل لزمه في البدل؛ وإن أجاز ذلك لزمه الجواز في غير البدل." [80]

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا في معنى كلامه: إن حذف الضمير من بدل البعض من كل؛ وبدل الاشتمال كثير مسموع؛ والصنعة أسست على السماع. [81]

القول الثالث: مذهب الكوفيين[82] ؛ وهو أن الأصل: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهُه؛ ثم حذف منه الضمير؛ وعوضت منه الألف واللام؛ فقيل: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ.

([77]) **ينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي 527/2 ، (دبي ، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث)، والإيضاح لأبي على الفارسي 140، (عالم الكتب، بيروت 1996م).**

([78]) **ينظر: البسيط 1095/2 .**

([79]) **ينظر: الكافي في الإفصاح 1049/3 ، والبسيط 1095/2 .**

([80]) **ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة 52، (عالم الكتب، بيروت 1996م).**

([81]) **ينظر: البسيط 1096/2 ، والكافي في الإفصاح 1054/3 ج1 .**

([82]) **ينظر: الجمل 97 ، وشرح الجمل لابن عصفور 584/1 ، والبسيط 1094/2 .**

وقد وافق ابنُ الطراوة[83] الكوفيين في جواز معاقبة (أل) الضمير، ومنع ذلك أكثر البصريين. [84]

وقد أفسد ابن عصفور رأيهم بأنه لا وجهَ لإدخال الألف واللام على المعرفة. [85] واعترض رأيهم ابن أبي الربيع أيضاً فقال: "في هذا القول بعد؛ لأن العرب تقول: مررتُ بالرَجلِ الحسنِ الوجهُ منه؛ وتظهر الضمير مع الألف واللام؛ ولو كانت الألف واللام عوض من الضمير لم يظهر مع الضمير."[86]

وقد صحّح الشاطبي[87] القول الأول الذي اختاره ابن مالك؛ وخالف ابن أبي الربيع ومَنْ قال بقوله .

المسألة السادسة : حكم العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء .

قال الشاطبي: ".. فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضي نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ ؛ وهو رأي الجمهور .

وذهب بعضهم وهو رأي ابن أبي الربيع إلى المنع إلا مع التكرار." [88]

مناقشة المسألة:

في هذه المسألة قولان:

([83]) **ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح 52.**

([84]) **ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 627/2 ، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405م)، والجنى الداني 198 ، 199 .**

([85]) **ينظر: شرح الجمل 1/ 584 .**

([86]) **ينظر: البسيط 1094/2 .**

([87]) **ينظر: المقاصد الشافية: 427/4**

([88]) **المقاصد الشافية: 142/5 .**

القـول الأول: رأي جمهـور النحـويين[89]؛ وهـو جـواز العطـف بهـا بعـد الماضـي فتقول؛ قام زيدٌ لا عمرو؛ واستدلوا بقول امرىء القيس:

كأن دثارا حلقت بلبونهِ عقابُ تَنُوفي لا عقابُ القَواعِلِ[90]

القول الثاني: رأي ابن أبـي الربيـع وهو امتنـاع العطـف بـ(لا) بعد الفعل الماضـي وليس فيه معنى الدعاء إلا مع التكرار[91].

محتجـاً بـأن المعطـوف علـى تقـدير تكريـر العامـل؛ فإنـك إذا عطفـت بهـا بعـد الماضـي فقلـت: قـام زيـدٌ لا عمـرو، كـان التقـدير: قـام زيـدٌ لا قـام عمـروٌ، ولـو أعـدت العامل للزم التكرار فقلت: لا قام عمرو، إذ لا يقال: لا قام زيدٌ يا هذا، فكذلك ما كان في تقديره .

ومنـع الزجـاجي[92] مـن مجـيء (لا) العاطفـة بعد الفعـل الماضـي، واسـتدل علـى ذلك بأن (لا) لا يُنفى الماضي بها، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية لـه علـى ذلك في المعنـى، فلذلك لـم يجـز العطـف بهـا بعد الماضـي؛ لأنـك إذا قلـت: قـام زيـدٌ لا عمـروٌ، فكأنك قلت: لا قام عمرٌو، ولا قام عمرو لا يجوز. فكذلك ما في معناه

وقد أفسد ابن عصفور مذهبه، فقال؛ "أنه قد ينفي بها بعد الماضي قليلًها نحو قوله تعالى

([89]) **ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 243/1، والجنى الداني 295، وارتشاف الضرب 1996/4 .**

([90]) **البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه 94 ، وفي: (ودثارا) هو راعي امرئ القيس دثار بن فقعس من بني أسد، و(حلقت) من التحليق في الجو و(لبونه) من اللَّبُوْن من الإبل والشاة ذات اللبن، (تنوفي) جبل عالٍ، و(القواعد) جبال صغار .**

([91]) **ينظر: البسيط 338/1 .**

([92]) **ينظـر: حـروف المعـاني للزجـاجي، 8 (مؤسسـة الرسـالة ، بيـروت ، دار الأمـل، دمشـق 1984م)، وينظر: شرح الكافية للرضي 187/6، (عالم الكتب، 2000م).**

﴿ **فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ** ﴾[93] يريد: فلمْ يصدق ولم يصلّ. فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى".[94]

وَرُدّ عليه أيضاً بقول امرئ السابق. [95]

وقد رجّح الشاطبي الجواز، وخالف ابن أبي الربيع مبطلًا احتجاجه بالسماع والإجماع فقال: "لأن ما بنوا عليه من التقدير غير مسوغ لما قالوا؛ فإن تقدير التكرار ليس بحقيقي حتى يعتبر اعتبار المنطوق به، وإلاّلزم ألا يوجد العطف في المفردات البتة، إذ ما من معطوف إلا وهو على تقدير تكرار العامل، فإذا اعتبرت فيه تكرار العامل صار المفرد جملة مع العامل، فزال عطف المفردات رأساً وهذا باطل باتفاق، وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدر هنا في حكم المنطوق به، فلا يلزم ما قال.

وأيضاً فالسماع موافق للقول بالجواز إذا سُلمَّ أن المقدر والمنطوق به سواء في الحكم، ففي الكتاب الكريم ﴿ **فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ** ﴾ . [96]

وقال الراجز:

إنْ تغفرِ اللهم تغفرْ جماً وأيُّ عبدٍ لك لا ألمَّا[97]"[98]

وهو الرأي الراجح عندي؛ لموافقة الدليل النقلي، والله أعلم .

([93]) **سورة القيامة، الآية : 31 .**

([94]) **شرح الجمل 243/1، 244 .**

([95]) **ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 242/1، والجنى الداني 295 .**

([96]) **سورة البلد، الآية: 11 .**

([97]) **من الرجز مختلف في نسبته؛ لأبي خراش الهذلي، ولأمية بن أبي الصلت. وهو في: شرح الكافية الشافية 1307/3، وخزانة الأدب للبغدادي 295/2، 4/4 ، (مكتبة الخانجي القاهرة، 1997م).**

([98]) **المقاصد الشافية 142/5، 143 .**

المسألة السابعة : حرف النداء (أيْ) للقريب أم البعيد؟

قال الشاطبي: "وما ذكر مِنْ أنَّ (أيْ) للبعيد، هو مذهب جمهور البصريين؛ فإنه نقل عن العرب وقد نقلوا أن وضعها لنداء البعيد، فهو المقبول ولا يعارض بقياس، وذهب طائفة إلى خلاف ذلك؛ إلا أنهم فرقتان، فمنهم من رأى أنها لنداء المتوسط، وهو منقول عن ابن برهان، وإليه ذهب ابن أبي الربيع ومنهم مَنْ جعلها للقريب ..." (99)

مناقشة المسألة:

في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: رأي جمهور البصريين بأن (أيْ) لنداء البعيد(100)، وأجاز سيبويه أن تستعمل للقريب توكيداً فقال عن (أي) وأخواتها: يا ، أيا ، هيا ، والألف: "إلا أن الأربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل ... وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير(وا) إذا كان صاحُبكَ قريباً منك مقبلاً عليك توكيدًا."(101)

القول الثاني: (أيْ) لنداء المتوسط.

وهذا الرأي منقول عن ابن برهان، وإليه ذهب ابن أبي الربيع (102).

القول الثالث: (أيْ) لنداء القريب؛ اعتبارًا بكون الصوتُ بها قصيرًا .

---

(99) **المقاصد الشافية 234/5 .**

(100) **ينظر: الكتاب 229/2 ، 230، والمقتضب 233/4، والتسهيل 179، والجنى الداني 233، وارتشاف الضرب 2179/4 .**

(101) **الكتاب 229/2 ، 230 .**

(102) **ينظر: الملخص 472.**

وإليه مال الجوهري[103]، وهو رأي الجزولي في كراسته[104]، والزمخشري[105]، والرضي[106] .

واختار الشاطبي رأي جمهور البصريين بقوله: "فهو المقبول ولا يعارض بقياس"[107]، والرأي الراجح عندي هو القول الثالث، وهو استعمالها للقريب؛ لقصر الصوت بها، والله أعلم .

المبحث الثاني : دراسة المسائل الصرفية ، **وفيه أربعُ مسائل :**

المسألة الأولى : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟

قال الشاطبي: "إعمالُ هذه الأمثلة قياسٌ في جميعها وأن قلَّ في بعضها ... وفي هذا اختلاف؛ فمنهم من جعله قياساً بإطلاق؛ ومنهم مَن وقفه على السماع في الجميع منهم ابن أبي الربيع ذكره في البسيط؛ ومنهم من يجعله قياساً في بعض دون بعض. [108]"

مناقشة المسألة:

في المسألة أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في الجميع؛ وإنْ قلَّ في بعضها؛ وهو مذهب أكثر النحويين أمثال سيبويه[109]؛ والزجاجي[110]؛ وابن عصفور[111]؛ وابن مالك[112]؛ والمرادي[113] وغيرهم .

([103]) **ينظر: الصحاح للجوهري 2277/6 (أيا)، (دار العلم للملايين، بيروت، 1990م).**
([104]) **ينظر: المقدمة الجزولية 187.**
([105]) **ينظر: المفصل 314 .**
([106]) **ينظر: شرح الكافية 7/ .197**
([107]) **ينظر: المقاصد الشافية 234/5 .**
([108]) **المقاصد الشافية: 285/4**
([109]) **ينظر: الكتاب 110/1**
([110]) **ينظر: الجمل في النحو للزجاجي 92 (مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل إربد، 1985م).**

فقد حكى سيبويه عن العرب (أما العسلَ فأنا شراب)[114]و(إنه لمنحار بوآئكها)[115]؛ وأنشد أشعارًا كثيرة في إعمالها؛ من ذلك قول الشاعر:

حتى شآها كليلٌ موهناً عملٌ بات طراباً وباتَ الليلَ لمْ يَنَمِ [116]

فنصب (موهناً) على المفعول بـ(كليل) لأنه في معنى مكلّ .

وقوله:

حَذِرٌ أمورًا لا تضيرُ وآمن ما ليس منجيه من الأقدار [117]

وقد علمت هذه الأمثلة؛ لأنها مختصرة من اسم الفاعل؛ فإذا قلت: هذا ضروبٌ زيداً؛ فكأنك قلت: هذا ضاربٌ زيدًا ضرباً شديدا؛ وأنت لو قلت هذا لَعَملَ اسم الفاعل، فعمل ما هو في معناه .

القول الثاني: أن إعمال هذه الأمثلة موقف على السماع في الجميع؛ وهو رأي ابن أبي الربيع في كتابه (البسيط في شرح الجمل) إذ قال: "والصحيح أن هذا كله يقصر على السماع"[118] .

القول الثالث: أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في بعضها دون بعض .

([111]) **ينظر: شرح الجمل 574/1**

([112]) **الخلاصة الكافية لابن مالك 126 (دار المنهاج الرياض، 1440هـ)، وسبك المنظوم لابن مالك 162 (دار البحوث للدراسات الإسلامية، 1425م).**

([113]) **ينظر: توضيح المقاصد470، والجنى الداني**

([114]) **الكتاب 111/1.**

([115]) **المصدر السابق 112/1.**

([116]) **البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين 198/1، وفي الكتاب 114/1 ، والتذبيل والتكميل 316/10 . شآها: أي البقر، وشآها: أزعجها، كليل: برق ضعيف .**

([117]) **البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب 113/1 ، وتمهيد القواعد 2732/6 .**

([118]) **1055/2**

ذهب المبرد وشيخه المازني إلى أن (فعيلاً وفَعِلا) لا يعملان قياساً؛ وأجاز الجرمي إعمال (فعيل) دون (فَعِل) .

فقال المبرد: "فأما ما كان على (فعيل) نحو: رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه انتصابه ولا أراه جائز؛ وذلك أن (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به؛ والفعل الذي لـ(فعيل) الذي في الأصل إنما هو ما كان على فَعُلَ نحو كرُم فهو كريم"[119]

وقد اعترض قوله ابن ولاد فممَّا قال: "فأما قوله" إن (فعيلًا) أصله لما لا يتعدى نحو: ظرُف وكرُم" فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدي من أجلها كفاية؛ فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعلٍ جارٍ عليه؛ نحو: رحِم وعلِم فهو رحيم وعليم؟

وإذا كان (فَعِيْل) من (فعُل) نحو: كرُم فهو كريم لم يتعدّ كما لم يتعدَّ الفعل؛ وإذا كان من فعل متعدٍ تعدى اسم الفاعل كما يتعدى الفعل؛ ألا ترى أن (ضارباً) يتعدى لتعدي (ضرب) و (جالس) لا يتعدى كما لا يتعدى (جلس) ففاعل يجري مجرى فعله الذي أجري عليه، وكذلك (فعيل) يجري مجرى فعله الذي أجري عليه؛ فتقول: هو رحيمٌ زيدًا؛ كما تقول: رحمَ زيدًا؛ ولا تقول في كريم وظريف مثل ذلك؛ لأن (ظرُف وكرُم) لا يتعديان؛ فلم يتعدَّ ما جرى عليهما مشتقاً منهما" [120]

وقد اعترضه ابنُ عصفور أيضا؛ فقال: "الكلام لم يقع إلا في فعِل وفعيل الواقعين موقع مُفعل ... وإن سيبويه لم يقلْ ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالهما"[121] .

وقد اعترض المبرد احتجاج سيبويه بقول الشاعر (حتى شآها .... إلخ) فقال: "فجعل البيت موضوعاً من (فَعِيل وَفعِل) بقوله (عمِل وكليل) وليس هذا بحجة في واحد

([119]) **المقتضب 114/2** .

([120]) **الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد 71 (مؤسسة الرسالة بيروت ، 1996م).**

([121]) **ينظر: شرح الجمل 574/1** .

منهما؛ لأن (موهناً) ظرف؛ وليس بمعمول؛ والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان متعدياً أو غير متعدٍ .

وكذلك ما ذكر في (فعِل) أكثر النحويين على رده و(فعيل) في قول النحويين بمنزلته فما كان على فعِل فنحو فرِق وبطر وحذِر .

الحجة في أن هذا لا يعمل أنه كما تنتقل إليه الهيئة تقول؛ فلان حذر؛ أي: ذو حذر؛ وهذا بيت موضع محدث ... واحتج سيبويه لهذا البيت (حِذرَ أمورًا .. إلخ) وهذا بيت موضع محدث"[122]

وأفسد ابن عصفور احتجاج المبرد واعتراضه أيضاً؛ فقال: "أما قوله (حذِرٌ أمورًا ... إلخ) فزعم المازني إنما خبره أبو يحيى اللاحقي أنه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً في إعمال فعِل فوضع له هذا البيت قال: فالبيت مصنوع .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت؛ ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده؛ وسيبويه رحمه الله أحفظ لما يرويه من أن ينقله من غير ثقة؛ فلا يطعن في روايته بقول مَنْ أقرَّ على نفسه بالكذب ... وأمّا (كليل موهناً) فـ (موهناً) عنده منصوب على الظرف بـ(كليل)؛ قال: ومما يدل على ذلك أنه من كلّ؛ و(كلّ) لا يتعدى فكذلك ما أخذ منه.

وهذا الذي ذكره فاسد؛ لأن (كَلِيلاً) على مذهب سيبويه إنما يكون من كلّ." [123]

وقال أبو حيَّان: "والذي أختاره جواز القياس على فَعُول وفعَّال ومِفْعال؛ والاقتصار في فعِيل وفعِل على المسموع." [124]

وخالف الشاطبي رأي ابن أبي الربيع واختار القول الأول وهو أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في الجميع؛ وإن قلَّ في بعضها؛ محتجاً بالقياس والسماع؛ فقال:

([122]) **المقتضب 114/2، 115 .**

([123]) **ينظر: شرح الجمل 575/1 ، 576 .**

([124]) **ارتشاف الضرب 2283/5 .**

"والأصح هو الأول؛ لكثرة ما جاء من ذلك؛ ولأنه لا فرق بينها وبين اسم الفاعل في العمل. "[125]

فالرأي الراجح عندي في هذه المسألة – والله أعلم – ما اختاره الشاطبي؛ لكثرة إعمالها سماعاً عن العرب؛ وأيضا فإن هذه الأمثلة فرع عن اسم الفاعل في العمل؛ واسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطيه المعتمدين فكذلك ما حُمِل عليه .

المسألة الثانية : حكم النسب إلى (فُعيلة) معتل العين.

قال الشاطبي: "... ومنهم من ذهب إلى أنَّ لـ(فُعيلة) حكم نفسها لما نفذت العلة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأصل القياسي من حصول التغيير فَيُقال عنده في لُويزة: لُوزِيّ ... وهذا مذهب ابن عبيدة (رحمه الله) وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسُين، يعني: ابن أبي الربيع." [126]

مناقشة المسألة:

هذه المسألة لم يذكرها المتقدمون من النحْويين – حسبما علمت – ولا تعرضوا للنظر فيها، وأما المتأخرون فقد اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: رأي ابن أبي الربيع وغيره أمثال ابن حيان[127]، وابن عقيل[128]، بأن النسب إلى (فُعيلة) معتل العين يكون على (فُعَيْليّ) بعدم حذف يائه .

قال أبو حيان: "وأمَّا فُعيله فنحو لُوَيزة فتنسب إلى هذه ونحوها على لفظها؛ لأنك في (فَعُولِة وفَعِيلة)، لو حذفت الواو والياء لصار إلى فَعُل وفَعِل فكنت تقول:

([125]) **المقاصد الشافية 287/4 .**

([126]) **ينظر: المقاصد الشافية 505/7 .**

([127]) **ينظر: التذييل والتكميل 162/17، وارتشاف الضرب 612/2 .**

([128]) **ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 366/3 (دار المدني، جده، 1984م).**

قَوُلِيّ ، وطَوِلِيّ ، فتتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفا، فيكثر التغيير بالحذف والإعلال فيكثر اللبس. "[129]

فهم أجروا (فُعَيْلة) مجرى (فَعِيلة) فحملوا ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب ؛ ليجريَ الجمِيعُ على سَنَنٍ واحد .

القول الثاني: النسب إلى (فُعَيْلة) معتل العين يكون على (فُعَلِيّ) بحذف الياء؛ لانتفاء العلة التي ذكرتها في احتجاج القول الأول، والتي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير فيرجع إلى الأصل من التغيير بحذف الياء عند النسب.

ذهب إلى هذا القول ابنُ عبيدة الإشبيلي (ت 706هـ) مخالفاً شيخه ابن أبي الربيع، وابنُ مالك في التسهيل[130] واختاره الشاطبي مخالفاً ابن أبي الربيع فقال: " وهذا هو القياس، وهو الذي جرَّأ ابن عبيدة على مخالفة شيخه والله أعلم" [131]، وهو الرأي الراجح عندي، رجوعًا إلى الأصل القياسي من حذف الياء عند النسب بسبب عدم وجود العلة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير، والله أعلم .

المسألة الثالثة: حكم الروم في الأحوال الثلاثة من الرفع والنصب والجر .

قال الشاطبي: "وإطلاق الناظم في هذا يدل على أن الروم يكون في الأحوال كلها من الرفع والنصب والجر ... لأنه صُويت ضعيف بالحركات الثلاث يتبع ذلك الصويت الحرف الذي تقفُ عليه .

وفي المسألة ثلاثة أقوال: هذا أحدها، وعليه سيبويه والجمهور.

والثاني: استثناء المنصوب، وهو مذهب القراء أجمعين، وذهب إليه أبو حاتم من المتقدمين، وأطلق العبارة به ابن عبيدة أخذًا منه لذلك عن شيخه ابن أبي الربيع حيث

([129]) **ينظر: التذييل والتكميل 162/17 .**

([130]) **ينظر : تسهيل الفوائد 263.**

([131]) **المقاصد الشافية 506/7.**

جعل الروم في المنصوب قليلاً ... والقول الثالث: الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصة وهو قول ينسب إلى ابن كيسان، وهو ظاهر كلام الزجاجي في الجمل"[132].

مناقشة المسألة:

عرض الشاطبي الأقوال الثلاثة، تفصيلها كالآتي:

القول الأول: مذهب سيبويه والجمهور[133] بأنَّ الروم في الأحوال كلها .

قال سيبويه: "فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم َ التحريك، وبالتضعيف"[134]

القول الثاني: استثناء المنصوب، وهو مذهب جميع القراء، وأبي حاتم السجستاني[135] من النحويين المتقدمين، وذهب إليه أيضًا من المتأخرين ابن أبي الربيع وتلميذه ابن عبيدة .

واحتج أصحاب هذا القول بأن الفتحة خفيفة وضعيفة فإذا نطقت ببعضها نطقت بجميعها.[136]

وقد فرَّق سيبويه بين الرفع والنصب والجر في الوصل، وفي باب (الإشباع) ذكر أنهم يشبعون الضمة والكسرة ويمططون، وبعضهم لا يشبع حركة الضم والكسر

([132]) **ينظر: المقاصد الشافية 51/8، 53 .**

([133]) **ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 405/1 ، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001م)، وسبك المنظوم 283 ، وارتشاف الضرب 808/2 .**

([134]) **ينظر: الكتاب 202/4 .**

([135]) **ينظر: الإقناع في القراءات السبع 405/1، والتذييل والتكميل 376/2 .**

([136]) **المقاصد الشافية: 52/8 .**

فيختلسهما اختلاساً ويسرع اللفظ ... ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم"[137].

وردّ رأيهم ابن الباذش فقال: "الروم لا يرفع حكم السكون؛ لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره"[138]

القول الثالث: الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصة وهو قول ينسب إلى ابن كيسان، وظاهر كلام الزجاجي في الجمل، فقال عن الروم: "وهو أن تلفظ بآخر الكلمة وأنت تشير إلى الحركة ليُعلم أنه مضموم"[139]

وقد خالف الشاطبي هذا القول بقوله: "فهذا مذهب مردود مخالف لما يحكيه سيبويه وغيره عن العرب، وهم حجة على الجميع"[140]

وقد اختار القول الأول قول سيبويه وجمهور النحويين بقوله: "عمل الروم ممكن في الحركات كلها؛ لأنه عمل اللسان فتلفظ به لفظاً خفيفاً مسموعاً"[141]، وهو الرأي الراجح عندي – والله أعلم – استنادًا إلى ما عليه سيبويه وغيره من العرب، فضلاً عن حجيتهم على الجميع .

المسألة الرابعة : المصدر الذي في أوله مثلان، هل يجري على فعله فيجوز فيه الإدغام والإظهار؟

قال الشاطبي: "وأما المصدر فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يكنْ جارياً عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره وصار كدَدَن ونحوه فلا

([137]) **الكتاب 202/4 .**

([138]) **ينظر: الإقناع في القراءات السبع 405/1 .**

([139]) **الجمل في النحو 309.**

([140]) **المقاصد الشافية: 53/8 .**

([141]) **المصدر السابق .**

يجوز عنده فيه الإدغام؛ لما يلزم من لحاق ألف الوصل في غير موضعها ... ذكر هذه الطريقة ابن عبيدة في (اختصار البسيط لابن أبي الربيع)، وغالب الظن أن ابن أبي الربيع نصَّ على ذلك في (البسيط) ولم أرَهُ .

لكني رأيته ذكر بعينه في الكافي في (شرح الإيضاح)، ووجَّه المنع بما ذكر ابن عبيدة، والذي نصَّ عليه سيبويه يقتضي أن الحكم في التَّفاعل والتفعل جارٍ بجواز الوجهين" [142]

مناقشة المسألة:

في المسألة قولان:

القول الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحويين بأن المصدر الذي في أوله مثلان جارٍ على الفعل فيجوز فيه الوجهان من الإدغام والإظهار .

قال سيبويه: "ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب المخرجان قولهم: يطَّوعون في يتطوعون، ويذَّكرون في يتذكرون، ويسَّمعون في يتسمَّعون، والإدغام في هذا أقوى إذ كان يكون في الانفصال، والبيان فيهما عربي حسن؛ لأنهما متحركان"[143] .

ثم قال:"وتقول في المصدر: ازَّيُّنًا وادّارُأً، ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ **اطَّيَّرْنَا بِكَ** ﴾[144]. وينبغي على هذا أن تقول في تترّس: اتّرّس، فإن بينت فحسُن البيان كحسنه فيما قبله." [145]

([142]) **ينظر: المقاصد الشافية 459/9 .**

([143]) **الكتاب 474/4، 475 .**

([144]) **سورة النمل، آية: 47 .**

([145]) **الكتاب 475/4 .**

القول الثاني : القول بأن المصدر غير جارٍ على الفعل، فإذا اجتمع في أوله مثلان، فلا يجوز فيه الإدغام، بل يلزم الإظهار. وهو مذهب ابن أبي الربيع، وتلميذه ابن عبيدة الإشبيلي.

والمانع من ذلك عندهم أن ألف الوصل أصلها ألاَّ تلحق من الأسماء إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحو الاستخراج، والاقتدار، والتفاعل والتفعل ليسا بحاريين على أفعالهما تفاعلّ وتفعلّ، ولو أرادوا الجاري لقالوا : تِفِيعالا ، وتِفِعّالًا". [146]

وقد رجح الشاطبي واختار مذهب سيبويه والجمهور، وخالف رأي ابن أبي الربيع ومن معه بقوله: "وما قيل من عدم الجريان ليس كذلك؛ لأنه على الجملة مصدر، والمصادر تجري في هذا الحكم مجرى أفعالها، ويطلق أنها جارية عليها" [147]، وهو الرأي الراجح عندي؛ لأن الفعل في الأصل مأخوذ من المصدر؛ فمن باب أولى أن يأخذ نفس أحكام الفعل .

([146]) **المقاصد الشافية 457/9.**

([147]) **المصدر السابق 460/9.**

الخاتمة

وبعد دراسة الآراء التي خالف فيها الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية آراء ابن أبي الربيع (جمعاً ودراسة) خلصت إلى النتائج الآتية :

1 – أن الشاطبي تأثر بآراء ابن أبي الربيع وشيوخه من علماء الأندلس أمثال الشلوبين والدباج ، وبتلاميذ ابن أبي الربيع أمثال أبي حيان الأندلسي .

2 – التقى الشاطبي وابن أبي الربيع في المنهج النحوي فهما بصريا المذهب والنزعة، ويلتقيان في الأصول العامة للقياس والسماع والتقعيد والاستدلال .

3 – لم يكن الشاطبي متحاملاً على ابن أبي الربيع ، ومخالفا له كثيرا ، بل وافقه في كثير من آرائه النحوية .

4 – لم يتعمد الشاطبي الاعتراض صراحة على ابن أبي الربيع ، ولم يستخدم عبارات الاعتراض الصريحة كأن يطعن أو يفسد أو يبطل رأيه؛ بل على العكس كان اعتراضه غير مباشر فكان يخالف رأيه عن طريق ترجيح الرأي الآخر ، أو مناقشة الأدلة وترجيحها .

5 – تعددت أسباب مخالفة الشاطبي لآراء ابن أبي الربيع ؛ منها : الاختلاف في فهم المعنى وتقديره ، و مخالفة الصنعة النحوية، وبقلة ؛ مخالفة الأصل الذي بنيت عليه المسألة النحوية .

6 – جاءت اعتراضات الشاطبي على ابن أبي الربيع متنوعة ما بين اعتراض بمخالفة الأصل الظاهر، واعتراض على السماع بوصفه بالقلة والشذوذ ، أو بمخالفة الدليل النقلي ،و اعترض على القياس كأن يلزمه نحويا وعقليا كما بينت ذلك في المسائل المدروسة .

7 – بيّن هذا البحث شخصية كل من ابن أبي الربيع ، والشاطبي النحْوية الاجتهادية؛ فهما عالمان مجتهدان في أغلب المسائل النحوية .

8 – لم يكن ابن أبي الربيع منفردا في آرائه التي عرضتها؛ فقد كان عالمًا مجتهدًا ملتزمًا بمنهجه النحوي البصري؛ يناقش ويرجح ويختار ما يتفق مع منهجه النحوي .

هذا وأستغفر الله العظيم من الزلل .

فهرس المصادر والمراجع

– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان ، مراجعة د.رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي : القاهرة ،ط (١) ١٤١٨هـ=١٩٨٨م.

– الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي ، مراجعة هيثم طعيمي، ومحمد الفاضلي، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،ط (١)١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

– الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي ، دراسة وتحقيق د. زهير عبد المحسن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط(١)١٤١٦هـ=١٩٩٦م .

– الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د. عبدالمحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة : بيروت، ط(٣) ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م

– إعراب القرآن لابن النحاس ، تحقيق د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ،ط(٢)١٤٠٥هـ=١٩٨٥م

– الإغفال المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تصنيف أبي علي الفارسي ، تحقيق د.عبدالله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي : دبي ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث .

– الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ،ط (١٧).

– الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق وتقديم د . عبدالمجيد قطامش ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط (٢)١٤٢٢هـ =٢٠٠١م .

– ألفية ابن مالك في النحو والتصريف (الخلاصة في النحو) لابن مالك الأندلسي، تحقيق أ.د/ سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض ط2، 1440هـ.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا : بيروت ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م

– الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب :بيروت ، لبنان ط(٢)١٤١٦هـ=١٩٩٦م

–البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى.

– البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق د.عياد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ،ط(١)١٤٠٧هـ=١٩٨٦م

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق د. علي محمد عمر ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط (١) ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

– البهجة المرضية للسيوطي، تحقيق: علي سعد الشينوي، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط(1)، 1403هـ.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق .ط(١)١٤١٨هـ=١٩٩٧م

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي ،تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي .

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق أد. علي محمد فاخر وآخرين ، مصر ، دار السلام ،ط(١) ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م .

– الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق دعلي توفيق الحمد ، مؤسسة بيروت ، الرسالة ، الأردن ،إربد ، دار الأمل، ط(٢)١٤٠٥هـ =١٩٨٥م .

– الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، أ محمد فاصل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط(١) ١٤١٣هـ=١٩٩٢م .

– حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل، دمشق، ط(1) 1984م .

– خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، مكتبة الخارنجي ، القاهرة ،ط(١) ١٤١٨هـ=١٩٩٧م .

– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق عبدالعال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤١٢هـ=٢٠٠١م .

– ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف .

– ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط(١)١٩٧٩م.

– ديوان الفرزدق ، شرح وضبط علي فاعود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

– ديوان الهذليين، الدار القومية ، القاهرة ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م .

– رسالة الإفصاح ببعض ما جاء في الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د.جمال الضامن، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ط(2) 1996م.

– سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك، تحقيق أ.د: عدنان سلمان وأ: فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط1، 1425هـ .

–شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لابن مخلوف ، تعليق عبدالمجيد خيالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق د . عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث.

– شرح ألفية ابن مالك للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين، دار مكتبة المعارف، بيروت ، لبنان، ط (١) ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

– شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي ،هجر، ط(١)١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق. د. سلوى عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1) 1418هـ.

– شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط(١)١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

– شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط(١) ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ،١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د . عبدالمنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة، ط(٣)١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

– شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ، ط(٤) ١٩٩٠م.

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، مكتبة الخانجي، بالقاهرة 1351هـ .

– الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ط (١) ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

– الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت ،ط (١).

– اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غاز مختار ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر المعاصر ، سوريا ، دمشق ، دار الفكر ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

– مشكل إعراب القرآن لآبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق د/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط2، 1405هـ.

– معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل شلبي، دار الحديث ، القاهرة .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

– المفصل في علم العربية للزمخشري ، دراسة وتحقيق د. فخر قدارة ، دار عمان ،عمّان ، الأردن ، ط(١) ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تحقيق د. محمد البنا و وغيرة ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،ط (١)١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

– المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

– المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د. شعبان عبدالوهاب محمد.

– المقرب لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق أحمد عبدالستار ، وعبدالله الجبوري ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ،ط (١) ١٣١٩هـ=١٩٧١م.

– الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق ودراسة د . علي الحكمي ، ط(١) ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

– منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق أد. علي محمد فاخر ، وآخرين ، ط(١)١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

– نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا النباتي، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط (١) ١٤٢٣هـ=٢٠٠٤م.

– الوافي بالوفيات للصفدي ، جمعية المستشرقين الألمانية ، بيروت ١٩٦٢م. فما بعدها.

– الوفيات (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات) لأحمد بن يحيى الونشريسي، دار المغرب ، الرباط ١٣٦٩هـ=١٩٧٦م.

فهرس الموضوعات

الملخص..... 2
Abstract 3
المقدمة..... 4
أهمية الموضوع وأسباب اختياره :..... 4
أهداف الدراسة :..... 4
منهج البحث :..... 5
إجراءات البحث :..... 5
خطة البحث : 5
التمهيد 8
.(هـ688 ت) أولاً : التعريف بابن أبي الربيع الأندلسي السبتيّ..... 8
(هـ790ثانياً : التعريف بأبي إسحاق الشاطبي (ت 8
المبحث الأول : دراسة المسائل النحْوية، وفيه سبعُ **مسائل**: 10
المسألة الأولى : ضابط الابتداء بالنكرة، وهل لها شروط تعدد ومواضع تحصر ؟..... 10
. المسألة الثانية : (معنى الواو في (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) 13
. المسألة الثالثة : حكم مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية..... 16
المسألة الرابعة : حكم إضافة (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية ، بشرط أن يخبر عن الاسم بفعل، والعامل فيها الجواب 20

المسألة الخامسة : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟.....24
المسألة السادسة : حكم العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء.....27
المسألة السابعة : حرف النداء (أيْ) للقريب أم البعيد؟.....30
المبحث الثاني : دراسة المسائل الصرفية 31
المسألة الأولى : هل إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل موقوف على السماع؟.....31
المسألة الثانية : حكم النسب إلى (فُعيلة) معتل العين.....35
المسألة الرابعة : المصدر الذي في أوله مثلان، هل يجري على فعله فيجوز فيه الإدغام والإظهار؟.....38
الخاتمة.....41
فهرس المصادر والمراجع.....42